ملحق

4-11-114-

V • 24.11

و ١٠ كانون الثاني ١٩٣٢

عمان : الاحد في ٢ رمضان ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة الثانيةعشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعي الاردنيالثاني المنعقدة بتاريخ ٢٨ –١٢ – ١٩٣١

الفائدة

الصحيفة

145

ون الميزانية رقم (٨) لسنة ٢١

» » (y) »

» » (٦) » »

» » (°) » »

« ملحق مانون ميزانية منة ١٩٣٠–٩٣١.

اقتراح العضوقاسم بك الهنداوي

واضيع الجلسة القادمة

سيستخدم هذا الكاتب في المعمل الذي يخص شركة التبغ الوطنيـة ، لان مصلحـــة الجمارك تقضي بأن يكون لها موظف في كل معمل من معامل التبغ ليشرفعلي مابدخل اليها وما يخرجمنها، ولما كان العمل سيبدتدى في الشهر المقبل في المعمل المذكور وضعت مخصصات الكاتب الذي نحن بصدده لثلاثة اشهر

٤٤ معالجة مرضى الحكومة

كان المخصص لهذه المادة في ميزانية الدنة الماضية عبارة عن (١٠٠) جنيه ، غير انه ظهر لدائرة الصحة ان هذا المبلغ غير كاف لسد الحاجة ، فقدرت لها في ميزانية السنة المالية الحاضرة (١٥٠) جنيهًا ، وقد ثبتت سعمة هذا التقدير بدليل ان المبلغ الذي انفق حتى الآن على المرضى اصبح قريبًا من (١٠٠) جنيه ، واصبحت الحاجة ماسة لاستمال الخسين الجنيه مقابل السيستمق من النفقات في الشهور المقبلة من السنة المالية الحاضرة ·

وعلاوة على ذلك اذكر ان هذا المبلغ الذي نطلبه الآنمعتمدين على وجوده فيالميزانية سوف ينفق تبعًا للحاجة ، واذا زاد منه شي ، يبقى حبذئذ وفرأ للخزينة ·

اما المقصود من (مرضى الحكومة) فانهم : «الجنود ، والموظفون ، والمساجين ، والفقراء » الذين تعالجهم الحكومة على حساب البلديات لقاء مبلغ مقطوع .

١٤ راتب معلمين لمدرسة تجهيز اربد

كان في النية الغاء هذين المعلمين من مدرسة ار بد على ان يستعاض عنها بار بعة معلمين في مدرسة السلط التجهايزية ، غير أنه بسبب حيلولة الظروف المالية دون نطبيق مشروع المدرسة المذكورة في هذه السنة، فقد استمرت دائرة المعارف بموافقة الحكومة على استخدامها في اربد، واصبح من الضروري ارجاع هذه النفقات التي الغيت من ميزانية السنة الجديدة ·

ان هذا المبلغ داخل في ميزانية السنة الحاضرة ، غير انه بالنظر لتأخرتصديقالميزانية واستحقاق مبالغ على الحكومة من بدلات الايجار ، والحاح اصحاب الاستحقاق، دعت الضرورة لطلب المخصصات التي نحن في صددها

مست الحاجة لهذا المبلغ لينفق على صيانة الطرق خلال الشهور الباقية من السنة المالية ، وهو

افتنحت الجلسة الثانية عشرة للدورة الاعتبادية الاولى للمجلس التشريعيالاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الاثنينالواقع بتاريخ ٢٨ – ١٢ – ٢١ بوثاسة فخامة رئيس الوزرا وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة سوى صالح باشا العوران عماجـد باشا العـدوان ع سعيد بك المفتى ٤ حمــد باشا بن جازي ٤ وناجي باشا العزام «مأذون » ·

الرئيس - افتتم الجلسة · فليقرأ الضبط :

شكري بك – دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الخاص رقم(٨) لسنة ١٩٣١ –١٩٣٢ المالية فقررت الموافقة على صيغته كما وزعت عليكم ، وذلك مع اصلاح السهو الواقع في مادة معالجة. مرضى الحكومة في المستشفيات ، لان الرقم الصحيح هو ٤٤ وليس ٤٠ كما ورد في الموازنة العــامة المختصة بسنة ١٩٢١ – ١٩٢٢ والآن ارجو ان تسمحوا لي بتلاوة الصيغة المذكورة :

« يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم (٨) لسنة ٩٣١ - ٢٢ المالية ·

المادة الثانية: -

« يجوز انفاق مبلغ قدره (١٣٢٢٢) جنيهاً فلسطينياً و (٩٠٠) مل انبتت في الجدول ادناه اللاغراض المينة فيه · »

(الجدول)

المقرالعالي

ان هذا المبلغ هو عبارة عن مخصصات لسمو الامير طلال ، وهو من اصل (١٠٠٠) جنب وضعت باسم سموه في ميزانية السنة المالية الحاضرة

١ رانب كانب من الدرجة العاشرة (٦ - ٨) في الجمارك

واما السبب الثاني – فهو طبع قوانين الحكومة في مجموعات خاصة وتجايدها، ولقد قدرت هذه النفقات بما يعادل (٢٠٠) جنيه ، ولما كان قد تحقق على الحكومة من هذه المادة مبالنع لامندوحة من دفع الطبت المخصصات التي نحن في صددها ،

... عمر مدرسة الكرك . و جد عنصصات لمدنه المادة في ميزانية الدنة الحاضرة ، غير انه لم يكن مز الموافق انتظار الميزانية تفادياً من توسع الخراب في هذه المدرسة .

... مان – الساط ،... عمان – الساط ،... عمان – الساط – العرضه ،... عبد بق الساط – العرضه ،... ه. بع طريق القرى ... ه. اجور نواب طرق القرى ...

ان هذه النفةات موضوعة في الميزانية ، غير انه اذا لم تنفق من الآن في السبل التي وضعت لها، انتظاراً لتصديق الميزانية ، تنقضي السنة ، وتفوت الفائدة ، لذلك كان لا بد من طلبها من الآن القد ذكر في الجدول الذي اتلوه عليكم ان الـ (٢١٠) جنيهات لنواب الطرق ، مع ان الصحيح هو ، ان هذا المباغ مطلوب لمحافظي طرق القرى الذلك اقترح ان يجري التصحيح على هذه

بر سد العقبة و المحام المناصرم على الابنية في اقصبة، فاصاب الاهابين اضرار فاحشة لقد طنت السيول في العام المناصرم على الابنية في اقصبة، فاصاب الاهابين اضرار

لذلك كان لامندوحة من اقامة سد يجول دون هذه الاضرار . و من تزى سيارات ولوازمها لفرقة البادية ٢٩ من تزى سيارات ولوازمها لفرقة البادية

٩٠ متنوعة لفرقة البادية

ع اساحة ومهات لفرقة البادية ٢٩ ع اساحة ومهات لفرقة البادية

ان هذه المخصصات كانت موضوعة في ميزانية السنة الماضية ، غير انها لم نصر في بسبب ضيق الوقت ، ولما كانت الحاجة اليهالاتزال ماسة ، كان لابد من طلبها سداً لهذه الحاجة .

الوقت ٤ و ١٤ ٥ الله الحاجه اليهاء توال ماسة على الموقر قد احاط بجميع الظروف التي او حبث طلب بعد هذه البهانات ارجو ان يكون محلسكم الموقر قد احاط بجميع الظروف التي او حبث طلب

داخل في الميزانية ، غيرانه بالنظر لكونهزا ئداً على المبلغ الذي كان مخصصاً بهذه المادة في السنة الما ضية ، لم يكن من الممكن انفاقه بدون قانون خاص ·

٣٠ عافظان لخط ذيان - الكرك لكل منهما
خسة جنيهات في الشهر لثلاثة اشهر ·

لقدتم تمديد الخط المذكور عواصبح من الضروري استخدام هذين المحافظين ع وعلى الاخص بعد حال مرسم الشناء الذي يكثر فيه خراب الخطوط ع لذلك لم يكن من الممكن انتظار تصديق الدرانية لانها تحتوي على مخصصات لسبعة محافظين ادخلت فيها وظائفهم محدداً

٠٠٠ ١٥ (آ) ١٧ اجور نقل بالسكة الحديدية

ان هذا المبلغ داخل في الميزانية ، لان المقدر فيها لهذه المادة عبدارة عن (٣٠٠) جنيه ، اي بزيادة (٥٠) جنيها على ما كان قد خصص لها في السنة الماضية، والسبب في هذه الزيادة ، هو اضطرار الجيش لدفع اجور الشرطي ، ومفتش الجوازات ، اللذين يركبان في القطار كل مرة ، فاقد كانا فيما سبق لابدفع عنهما اجرة ، غيران إدارة السكة الحجازية بدئت تطالب بأجرة ركوبها ، مدعية بأن حكومة فلسطين نفسها تدفع لهااجرة القطار عن ركوب موظفيها دون استثناء ،

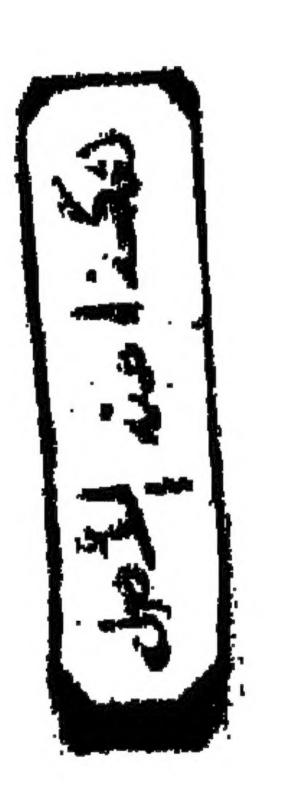
۰۰ (ب) ۲۱ برق وبرید وهاتف

ان المخصصات الموضوعة لهذه المادة في ميزانية السنة المالية الماضية وقدرها (٥٠) جنيها ، لم تكن كافية لسد الحاجة ، لذلك قدر لها في ميزانية السنة الحساضرة (١٢٠) جنيها ، ولما كان ليس من الممكن انتظار تصديق الميزانية فقد مست الحاجة اطاب (٥٠) جنيها فوق اا (٥٠) المخصصة في ميزانية السنة المالية الماضية

ان الانفاق من هذه المادة حسابي معض ، وذلك لان اجور البرق والبريدوالهاتف ابما تقيـــد ايراداً للخزينة كما تقيد مصرفاً .

المنفر المبلغ موجود في ميزانية السنة المالية الحاضرة ،غير انه وضعزيادة على ما كان مخصصاً لهذه المادة في ميزانية السابقة لسبين :

اما الاول – فلان مخصصات القرطاسية والمطبوعات في السنة المذكورة كانت قد خفضت عن سابقتها بمقدار (٦٠٠) جنيه بسبب وجود كميات في المستودع من القرطاسية والمطبوعات ، ولقد استهلكت هذه المبالغ في بحر تلك السنة ،



المالية » -

لقد ورد في الصيغة الاصلية كلمــة (الموقت) واصبح من الواجب رفع هــذه الـكلمة بعــد عرض القانون على مجلسكم.

قبلت ع مع رفع كلمة (الموقت). المادة الثانية: -

« يخصص مبلغ (٢٠٠٠) جنيه فلسطيني من الفصل (٢٤) المادة (١٨) من ميزانيــة سنة

١٩٣١ – ١٩٢٢ المالية لفتح طريق بين الطفيلة – الشوبك – معان »·

دءت الضرورة لهذه المخصصات ، بسبب مااصاب الاهلين في المقاطعات الجنوبية هذه السنة من الاضرار ، والحسائر، من جراً قلة الامطار ، وهجوم الجراد على الزروع .

لقــد كان من واحبات الحكومــة ان تفكر فيما يهون ثلث الاضرار والحسائر، فــكان من جملة التدابير الـتي اتخذتها ، ان وضعت مشروع فتح الطريق مابين الطفيلة ، والشوبك ، ومعـــان ، على ان تستعمل لهــذا المشروع، تلك المخصصات المرضوعة في الميزانية ابناء الطبقة العليا في مدرسة السلط ، جريًا على قاعدة تقديم الاهم على المهم ، وبالنظر لعدم وجود الوقت الكافي للقيام بهذاالامم

انكم ولا شك تقدرون هذا المسمى ولا تتأخرون عن تصديق هـذا القانون

« فقرر المحلس قبول المادة الثانية من هــذا القانوز»

الرئيس — اضع مجموع القانون بالرأي ·

« فوافق المجلس على قبوله »

شكري بك – عندنا قانون الميزانية الحاص الموقت رقم (٦) لسنة ١٩٣١ :

دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الحاص الموقت رقم (٦) اسنة ١٩٣١–١٩٣٠ فقررت

قبوله بصغنه الوزعة على حضرانكم

«يسمى هذا القانون قانون الميزانية الحياص الموقت رقم (٦) لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ

انشره في الجريدة الرسمية »·

هذه المخصصات جميعها ، واقتنع بضرورة التصديق على القانون الحاضر الذي تلوته عليكم الآن · لي اقتراح آخر: -

لقد جاء في الجــدول الذي تلوته الآن ان مبلغ الـ(٤١٠) جنيهات موضوعة للمقرألعالي * فاقترح أن تستبدل هذه العبارة ، بعبارة (مخصصات سمو الأمير طلال) .

عادل بك — ان الاوراق التي وزعت علمنا لم تكن حاوية على الايضاحات ألتي اعطاها الآن حضرة مدير الخزينة ، وقد اتى الآن بايضاحات مطولة عبرل كل مادة من المواد المذكورة في جدول هذا القانون التي طلبت من اجلها المخصصات المبحوث عنها ·

بديهي انه يجب ان ندقق في هذه الاسباب ، وان نحصها ، لكي نسكو ن لدينا رأياً حول الاسباب الموجبة التي ادلاها حضرة مدير الخزينة ، لذلك اطلب تأجيل البحث في هذاالقانون الى

شـكري بك - لاارى هنالك ما يوجب العجلة في ظلب التصديق على هـذا التانون ، لولا ماذكرته من الظروف الهامة ، والمستعجلة ·

اني اعطي كل الحق لعادل بك في رغبته ان يظلع على الاسباب الموجبة ، وانا اعـــده بآني سأكتب جميع الملحوظات الـتي ينبغي ان تعرف عند تقديم كل قانون من قوانين الميزانية ، لـكي يطلع عليها جميع الاعضاء الكرام ، غير انه فيما يختص بهذا القانون ، وبالنظر للحاجة المستعجلة ، للحصول على مافيه من مخصصات ، ارجو ان يكتني المجلس الموقر بالبيانات الـتي ذ كرتهـا الآن ، ومع ذلك فأن الرأي لحضراتكم

عادل بك – بمكننا ارجاء البحث ليوم الخيس حيث لم يـكن يوم الخيس الآتي ببعيــد -شـكري بك – لقد قلت انه لا يوجــد هنالك ما يدءو للعجلة ، لولا الظروف الماسة ، ومع

ِ ذَلَكَ ، فما دام عادل بك برى ضرورة التأجيل ، فليكن ذلك كما يريد

« فقرر المجلس تأجيل البحث في المادة الثانية والجدول من هذا القانون ليحلسة يوم الخيس

شكري بك - عندنا قانون الميزانية الحاص الموقت رقم (٧) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٧ :

دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الحاص الموقت رقم (٧) لسنة ١٩٣١–١٩٣٧ فقررت قبوله بالصنغة التي وزعت عليكي

« اجيز انفاق(٤٠٠) جنيه للخدمة المبينة في جدول هذا القانون على ان يو ْ خذ هذاالمبلخ من المواد الآتية:

ل ف ا تحسينات وتصليحات في المقر العالي 15. ٢٨ انشاء محل للحكمة المدنية في عمان 14. ٢٩ انشاء محال لمراكز دائرة الصحة " 10. - الجدول -

٠٠٠ اقامة حواجز وتجهيز محطات المحجر الصحي

لقد تجققت الحاجة لهذا المبلغ بسبب نفشي دام الكوليرا في العراق بشكل وبائي ، جعل الحكومة فيهذه البلاد مضطرة لاخذ الحيطة باقامة الحواجز والمماجر الصحية فيالرمثا وعمان، ولما كان لابد من طلب هذه النفقات المستعجلة صدر هذا القانون من اجلها ، ولا اظن مجلسكم الموقر الا مقدراً

مسمى الحكومة وموافقاً على المبالغ الذي انفقتها في هذا السبيل ·

« فقرر المجلس قبول المادة الثانية والجدول من هذا القانون »

الرئيس — اضع مجموع القانون بالرأى ·

شكري بك – عندنا قانون وضع كماحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٣٠–١٩٣١ المالية : دققت اللجنة المالية في قانون الميزانية الحاص الموقت لسنة ١٩٣١ اللحق بقانون الميزانية لسنة

. ١٩٣١ – ١٩٣١ المالية فوافقت عليه بالصيغة التي سأنلوها على حضرانكم

المادة الاولى : -

« يسمى هذا القانون قانون الميزانية الحاص الموقت لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ نشره في

لقد وردت كلة (الموقت) في هذه المادة ، والآن اصبح من الضروري ان تاني من الصبغة

بعد عرض القانون على محلسكم العالي . «قلت عمد الغام كلة (الوقت)»

عرض القانون على مجلسكم · قبلت ، مع رفع كلمة (الموقت) ·

المادة الثانية:

« صدق بهذا على انفاق المبلغ المبين في جدول هذا القانون وقدره (٥٠٠) جنيه ·

انشاء خط برق من ذيبان الى الكوك

ان هـــذا الخط قسم من مشروع يتناول انشاء خط برقي من عمــان الى معان ، ولقد قدر له (٦٠٠٠) جنيه تنفق بالتدريج على عدة سنوات ، ووضع من اصل هذا المبلغ (١٠٠٠) جنيه في ميزانية السنة الماضية، الا انه بالنظر للضرورة الماسة لانجاز هذا القسم في السنة الحاضرة فقد اصدر القانون الخاص الذي تلونه عليكم الآن ، واستند عليه في انهاق الخمسمئة الجنيه المذكورة في الجدول

لااخال مجلسكمالموقر الاشاعر أبضرورة هذا المشروعالذي بكفل تأمين المواصلاتو توطيد الأمن

« فقرر المجاس قبول المادة الثانية والجدول من هذا القانون »

· الرئيس – أضع مجموع القانون بالرأى ·

شكرى بك - عندنا قانون آخر رقم (٥)

نظرت اللجنة المالية في قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٥) لسنة ١٩٣١ – ١٩٣٢ الماليــة فقررت قبوله بالصيغة التي سأتلوها على حضرات ع

« يسمى هـذا القانون قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٥) لسنة ١٩٣١ –١٩٣٢ الماليـة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية »

« اجيز انفاق (١٧١٠) جنيهات للخدم المبينة في جدول هذا القانون وذلك علاوةعلى المبالغ المخصصة للخدم المذكورة في ميزانية سنة ١٩٣٠ – ١٩٣١ المالية» ·

لف

الجـدول -

الفصل القاعد

الاسباب الموجبة :

خصصت خلال السنة الجاربة مرتبات جديدة أدت الى از ديا دتحققات مرتبات التقاعد مقدار (٩٦١) جنيهاً و(١٠١) ملاً منها (٢٤٦) جنيهاً و(٢٧) ملادفعت عن السنين السابقة والبقية البالغة (٧١٥) جنيهاً و (٦٤) ملاً عن السنة المالية الجارية ، ولقد اوجب ذلك عدم كفايةالمبلغ المقرر في الموازنةوقدره (٢١٠٠) جنيه اذ نقص عن الحاجة بقدر (٨٠٠) جنيهاً ٠

التعويضات

الاسباب الموجبة :

الفصل

تحققت الحاجة الى (١٥٠) جنيهاً علاوة على المخصصات المقررة في الموازنة المالية وقدرها (٢٠٠٠) جنيه بسبب الاستغناء عن الموظفين غير الاردنيين·

- حصة البلديات من الضرائب

الاسباب الموجبة:

يظهر ان مخصصات حصة البلديات البالغة (١٦٠٠) جنيه قد قدرت بنقص عما تقتضيه الحاجة وقد زاد في مقدار هذا النقص تزايد رسوم افتناء السيارات في هذا العام على ماقبله بمقـدار_ الذي يصيبها سيزداد ولاشك بنسبة الزيادة الحاصلة،وعلمه رأينا لاجل تفطية النقص الواقع في تقدير الهسسات وتأدية الزيادة الناشئة عن ازدياد واردات رسوم الاقتناء أن نطاب الهنصصات الاضافية البالغة (۲۰۰) حنيه

لقد مست الحاجة الى الانفاق على المطبوعات غير المنتظرة الاتية :

مقدار الكلفة

ل ف 177

طبع محاضر جلساتالمجلس النشريعي في الدورة الاستثنائية · طبع فهرس الجريدة الرسمية .

مطبوعات لجنة الاشراف على البدو

اضبارات خاصة لدائرة الاراضي .

فأدى ذلك الى نقص المخصصات الموضوعة في الموازنة المالية وقدرها (٢٤٠٠) جنيه وذلك بقدر (۱۳۰) جنیهاً ۰

« فقرر المجلسقبول المادة الثانية والجدول من هذا القانون »

الرئيس – اضع مجموع القانون بالرأي ·

« فوافق المجلس على قبوله · »

الرئيس — عندنا اقتراح العضو قاسم بك الهنداوي (بشأن الرجوع باحكام وحق الانتقال الى الاحكام والنصوص الشرعية) الذي سبقان طبع ووزع على الاعضاء الكرام · فليقرأ ·

«كانت الحكومة العثمانيــة عرضت قانون انتقالات الاموال غيرالمنقولة على مجلس المبعوثات حينذاكفلم يقبله ، فحولت الحكومة وجهها واصدرته بصورة موقتة ، ولم يزل على هذه الصفة .

وان القوانين مها كانت ذو اهمية وهي لانتلائم مع عادات البلاد فضررها اكثر من نفعها ع ولما كان هذا القانون محمدةًا بحقوق الذكور ، ومسبها لعدم الاقبال على تطبيقه ونااشعب، يبقى عقيمة لاقوة له · ونحن في غناء عن القوانين الـتي لايكن تطبيقها ، والعادة فيالبلادان يكون للذكر مثل حظ الانتمين، ولا سيما ان الذكور هم الذين يشاطرون آبائهم في العمل مدة حياتهم ، بعكس الانتي التي عندما تبلغ السادس عشر من العمر تنتقل من بيت ابيها الى بيت زوجها . وقد جاءت المادة الثانية بمساواة الانثى للذكر عواني استجلب انظار محلسكم الموقر بان المادة الثالثة والرابعة اعتبرت الحَلَمَة واعطت حق الانتقال ابضاً الى بنات اخت المتوفي وعماته وبنات عمانه، الامر الذي يهدم

لاقتراح يتناول اموراً ثلاثــة :

اولها: - حصة الاناث في انتقال الاراضي الاميرية ، وثانيها: - الاعتراض على قاعدة الحلفية ، وثالثها: – ضرورة تعديل حصص الزوجين في الاراضي الاميرية ·

اول شيئ اربد ان انبه الزميل المحترم اليه ٤ هو ان مايتعاق بالأمر الاول ٤ والثالث ٤ اي مايتعلق بحصص البنات ٤ والزوج ٤ والزوجه ٤ من احكام ليس هو بالشيئ الحديث الناشئ عن قانون الانتقال ٤ بل ان القواعد في هذين الموضوعين ٤ موجودة منذ اكثر من (٨٧) ما ما باعتبار الحساب الهجري، و بعد ذلك ٤ بمكنني ان ابحث عن كل امر مر هذه الا ورعلى عدة ٤ فقول: ان الاعتراض على حصص البنات من الاراضي الا مدية ٤ وجمايا متد او ية من حصص الذكور ٤ يكن الاجابة على حصص البنات من الاراضي الا مدية ٤ وجمايا متد او ية من حصص الذكور ٢ بكن الاجابة عاميه بان هذا الحركم كما اسافت جارياً منذ تاريخ ٧ جادى الاول سنة ١٢٦٣ هجرية ٤ اى قبل صدور قانون الاراضي باحدى عشر عاماً ٤ واعتقد ان هذا الترتيب لم يكن مخالفاً باى وجه من الوجوه للقواعد الشرعية ٤ لان الارض كما ذكر حضرة الزميل عوده بك لاتعتبره لمكا لمتصرفها٤ الوجوه للقواعد الشرعية ٤ لان الارض كما ذكر حضرة الزميل عوده بك لاتعتبره لكا لمتصرفها٤ بل يعتبره و لا عنها كسناً جرين المدطو بلة ٤ ولا اعتقد انه من المستحسن الاسراع في تعديل اصول فكرت فيها الملكومة الدنمائية هنذ امد طويل ٤ وسارت بموجبه (٨٧) سنة اصول فكرت فيها الملكومة الدنمائية هنذ امد طويل ٤ وسارت بموجبه (٨٧) سنة

امًا الأمراكافي: فهو الاعتراض على قاعدة الخلفية وقد رأيت ان الافتراح لا يتضمن الاعتراض على هذه القاعدة من حيث الاساس ، بل يتطلب حصر قاعدة الخلفية بالذكور دون الاناث، كما ورد في نهاية الافتراح ، والرجوع في ذلك الى الاحكام الشرعية المطهرة ، وقد فهت ان الداعي لهذا الطلب هو اعتقاد حضرة الزميل المة ترح بان الاراضي بموجب قاعدة الخلفية الشاملة للاناث ، يمكن ان تذتقل الى اشخاص يعتبرهم الزويل غرباء ، كابناء الاخت ، والعاب ، واولادهن، وقد اوضح حضرة المة ترح في المثال الذي ذكره ، انه اذا توفى شخص وكان له اب، وابناء اخت، فإن الاب يرث النصف ، وابناء الاخت الذين يعتبرون اجانب بسبب كون والدهم الابتسب فإن الاب يرث النصف الآخر ، غير انني اوجه نظر الزميل الى ان هذه الحالة تجري عندما الى اهل المتوفاة ايضاً ، ولانه لوكان والدائمة واده ، لا يزالان في قيد الحياة ، فإن ابناء الاخت

و بسم، مير مون سبب في الله الله عن المالي في ال يأخذ ابناء الاخت حصة والدتهم المنتقلة البهاعن فاذا علمنا ذلك علمت ادري ماالمانع في ان يأخذ ابناء الاخت حصة والدتهم المنتقلت خصتها المها ع في حين ان تلك الام لو كانت حية لاخدت النصف عثم بعد وفاتها لانتقات خصتها المها ع في حين ان تلك الام لو كانت حية لاخدت النصف عثم بعد وفاتها لانتقات خصتها المنتها ع ومن هذه الى او لادها عدون ان يكون اي نصب في الارث للاب ع الست النتيجة واحدة ابنتها ع ومن هذه الى او لادها عدون ان يكون اي نصب في الارث للاب ع الست النتيجة واحدة

كيان العائلة، واجيب على ذلك بعض ادّلة مثلا : رجل توفى عن اب و بنات اخت فان الاب هنا يأخذ النصف وبنات الاخت يأخذن النصف بحكم الحرّكَم أخرّة - فتذهب نصف الثروة وتورُول الى رجل اجنبي، ولربا كانت هذه الاراض الى نفس الأب وسجلها باسم ابنه كما يفعله كثيراً من الناس

لهذا وجدت ان القانون المشار اليه لا بتلائم مع مصالح الاهلين عولذا اقترح تعديل المادة الثانية بان يكون الذكور دون الاناث عوالغاء المادة الخَلَفيَّة في الذكور دون الاناث عوالغاء المادة الثالثة وما بعدها عوالرجوع في احكام الا نتقالات وفي حق الا نتقال المزوجين الى الفرائض الشرعية ملفتاً انظار زملائي الكرام الى ماجاء بهذا الاقتراح راجياً مؤازرتي والسلام ٠٠٠ ١ - ١٩٣١

« قاسم الهنداوي »

عوده بك – اسمحوا لي يافخامة الرئيس ان انـكلم في هــذا الموضوع :

انني اعتقد بان النظرفي تعديل قانون الانتقال قبل البحث في تعديل قانون الاراضي من حيث الاساس مابق لاوانه ، لان قانون الاراضي هو الاصل وقانون الانتقال متفرع عنه ·

تعلمون ان الاراضى الاميرية لحد هدده الساعدة هي بنظر القوانين الموضوعة ليست ملك للتصرفين فيها، بل ان تصرفهم فيها لا يتجاوز كونهم مستأجرين، وعلى هذه الحالة يدكمون الموجر الحق في توزيع ملكه بين المستأجرين كيفها يشاء .

لابتوقف على قانون تعدديل الاراضي قـانون الانتقال فقط ، بل ان هنالك حقوقًا عـديدة الحرى تتعلق بالتعديل ، منها حق الشفعة ، وحق الطابو ، وعـدة مسائل اخرى لايسعني تعدادهــا الآن ،

ارى ان لانتسرع بة ول افتراح الزميل قبل ان ندقق علاقات هذه انتوانين بعضها ببعض يصورة مفصلة 4 ونضع شكــلاً للتعديل بتلائم معالزمان والمــكان.

قاسم بك – انا ارى ان اقتراحي هذا غير سابق لاوانه ، كما تفضل عوده بك ، الما ينجم من مصاعب ومشاكل في الملاد من جراء السير على منهاج قانون الانتقال . لذلك اطاب قبول هذا الاقتراح وتعديل القانون بشكل يضمن الرجوع الى الشريعة السمحاء .

تُوفَق بك – دققت الافتراح القدم من قبل حضرة الزميل الجنرم قاسم بك الهنداوي ، في موضوع تعديل قانون الانتقال الذي اصدرته الحكومة العنانية في زمن الحرب ، فوجدت ان هذا

بالنسبة للحالتين?

ثم اذا كان الاعتراض واقع بسبب كون الاراضي تنتقل بموجب قاعدة الخلفية الـتي نص عليها قانون الانتقال الى اناس يعدون اجانب ، فاني اصرح بان القواعد الشرعية ذاتها اذا أتشبعت ، لا يمكن في بعض الحالات ان نوممن الغاية التي ذكرها حضرة الزميل ، واورد على ذلك امثلة :

من المعلوم ان الاخوات لاب بعتبرن من اصحاب الفروض - كما بذكر فحدامة الرئيس الذي استميحه العفو لدخولي في ابحاث شرعية كهذه - وهذا النوع من اصحاب الفروض يرث السدس المو الثلث ، فاذا كانت الاخت لاب واحدة ، تأخذ السدس، واذا كانتا اثذتين اوا كثر، يأخذن الثلث ،

فني هذا المثال ، ترون ان الاخوات لام يرثن مع وجودالاشقاء والشقيقات ، وثروتهن تو ول الى اولادهن ، وتكون الاراضي الموروثة عرضة للشي الذي خشيه الزميل، اذ ان الاخت لام واولادها ، هم غرباء كاولاد الاخت.

ثم هنالك شي آخر بذتج عن هذا الحكم، فإن الاخوات لاب يرثن في بعض الاحيان من الاشقاء والشقيقات اذانه اذاتو في شخص عن اختين لام وكان له اربعة اشقاء وخمسة شقيقات مثلاً عفان الأختين لام ترثاو حدهم اللشقاء، والشقيقات، لام ترثاو حدهم اللشقاء، والشقيقات، وتكون حصة كل منهم اقل بكثير من حصة الاخت لام ، تلك الحصة التي تو ول لاولا دها الغرباء، وهذا معذور آخر بنافي ما فترحه الزميل بخصوص الرجوع الى القواعد الشرعية .

اما فيما يتعلق بالزوجين ، فان الاحكام بهذا الشأن موجودة من القديم كما اسلفت ، اي منذ تاريخ قانون نوسيع الانتقال الصادر سنة ١٢٨٤ هجرية ، اي قبل (٦٦) عاماً ، ولم يكن ذلك اذن بالشي المستحدث ، الذي جاءنا به قانون الانتقال ، الذي يعترض عليه حضرة الزميل

انني اقصد بكل ماذكرته ، ان ابين ان الاقتراح بشأن الرجوع الى الاحكام الشرعية في المر الانتقال لا يومن الغاية التي يتطلبها حضرة الزميل ، ولم اقصد قط ان ادعيان قانون الانتقال هو قانون واف ، خال من النواقص ، اذ ان كثيراً من المطلعين ، والعلماء ، امثال (الاستاذ على حيدر بك) قد اعترضوا على ذلك القانون، وانا بالنتيجة اعتقد ان النسرع في اقرار امر هام كهذا، خيل درسه ، وتحصه ، وتدقيقه ، قد يضر بالمصلحة ، وقد بأتي بأعظم من المحاذير التي ذكرها حضرة الزميل قامم بك .

ولمذا اظن ال الاحس ، ال نترك البحث فيه الآن ، على ان نترك للحكومة النظر في درس قانون الاراضي كما ذكر عوده لك من قبل لجنة تجمع الحقوقيين، والمشرعين ، فتتولى امر البحث في

لذاالشأن ايضًا ،باعتباره فرعًا هامًا من فروع الاراضي ، واقترح ارجاء النظر في هذا الاقتراح الى المكالحين ·

عادل بك – من المعلوم ان الحكومة العثمانية كانت تحتوي على للادواسعة شاسعة المختلف كل قطر منها عن القطر الآخر ، بتقاليده ، وعاداته ·

فالقوانين كما لايخفى على مجلسكم الموقر ، توضع بالنسبة للحاجة ، وبالنسبة لما يتوافق مع التقاليد والعادات ، فالحكومة العثمانية عندما وضعت قانون الانتقال ، واصدرت فانون توسيع الانتقال ، والعادات ، فالحكومة العثمانية عندما وضعت قانون الانتقال ، واصدرت نظرها الى بعض البقاع ، لم ننظر الى الحالات الموجودة في كافة انجاء البلاد العثمانية ، بل حصرت نظرها الى بعض البقاع ، ولهذا كان قانون الانتقال حاوي عدة بنود لا تأتلف مع حالات بعض البلاد التي كانت "تكون البلاد العثمانية ،

ان بعض النقاط التي ذكرها الزميل قاسم بك لهي جــديرة بالنظر والتقدير بالنسبة لعادات ان بعض النقاط التي ذكرها الزميل قاسم بك لهي جــديرة بالنظر والتقدير بالنسبة لاعتيادهم السيرعلي حسب الاحتكام الشرعية الاسلامية بأمر الارث .

فدا لا يخفى ، ان الذكر هو الذي يقوم مقام ابيه ، ويتولى امور العائلة ، وخصوصاً بالنسبة لحالة هذه البلاد ، وهو المكلف بفتح المضافة ، وتكبد المصاريف ، دون الاناث ، فلهذا كانت انباع قاعدة اعطاء الانئي مثل الذكر لاتاً تلف مع حالة البلاد وتخالف الاحكام الشرعية ، ولذلك ارى ان النظر بما اتى به الزميل قاسم بك من إقتراح ، لازم وضروري من كل الجهات التي ذكرتها ، ان النظر بما اتى به الزميل قاسم بك من إقتراح ، لازم وضروري من حق الارث ، حتى في الاراضى ككيلا يبقى مجالا للاحتيال على الاناث بطرق شتى لحرمانهن من حق الارث ، حتى في الاراضى التي اعطتهن فيها الشريعة الغراء أن يأخذن نصف ما يأخذه الذكر .

اسي العصون عيه السريد الدراء القواعد قديمة عوان الاراضي لات أبه بالملك عيث تعتبر قال حضرة توفيق بك ع ان هذه القواعد قديمة عواف الاراضي لات أبه بالملك عيث تعتبر وقبتها لبيت المال عواف ك عد المتصرفون بها كمستأجرين ع واظن العقصد بهذا القول ع بأن الحكومة وقبتها لبيت المال عوافلات عد المعتبر عن المعتبر ال

وردب الفي الله الفياعدة التي ذكرها حضرة الزميل توفيق بك، وارى من الضروري ان الفي الله وعاداتها على المحث في الأمر بصورة دقيقة ، وان نضع قراعد، واحكام النفق مع حالة اهل البلاد وعاداتها ، ونزيل العراقيل التي تقع في سبيل انتقال الاراضي

وريل العراس الي التي على رأي حضرة الزميل توفيق بك بلزوم البحث الدقيق في هذا الامر ، وطالما ان القضية بالنسبة لحالة اهل البلاد تعتبر هامة جدا ، اقترح ان يحال هذا الاقتراح على الحكومة لتجمع القضية بالنسبة لحالة اهل البلاد تعتبر هامة جدا ، اقترح ان محال هذا الاقتراح على القانون ليبحثوا بدورهم في هذا الاقتراح من كافة وجوهه ، ليس في تعديل قانون هيئة من رجال القانون ليبحثوا بدورهم في هذا الاقتراح من كافة وجوهه ، ليس في تعديل قانون هيئة الاراضي وقانون الانتقال فقط من الوجهة الشرعية الاسلامية ، بل بالنظر لما المتنفية الصلحة العامة ، ولما اتبحته اهل البلاد من عادات ،

